JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (115)
2025-9-15
https://jaspss.com

بحث بعنوان

دور مراقب الصحة في تعزيز الرقابة على المنشآت الغذائية داخل البلديات

اعداد

احسان سلامه سالم المراعيه

مراقب صحة

بلديه الشراه

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (115)
2025-9-15
https://jaspss.com

الملخص

يلعب مراقب الصحة دورًا محوريًا في تعزيز الرقابة على المنشآت الغذائية داخل نطاق البلديات، حيث يُعدّ العين الساهرة التي تضمن التزام المطاعم، المقاصف، المخابز، والأسواق الغذائية بالاشتراطات الصحية الواجب توافرها لحماية صحة المستهلك. من خلال الجولات التفتيشية الدورية والمفاجئة، يقوم مراقب الصحة بتقييم مدى التزام هذه المنشآت بمعايير النظافة، وسلامة التخزين، وصحة العاملين، وجودة المواد الخام، كما يُجري أخذ عينات عند الحاجة، ويُصدر إنذارات أو محاضر ضبط بحق المخالفين، مما يُسهم في ردع التجاوزات ويُعزز من ثقة الجمهور في سلامة ما يُقدّم لهم من غذاء.

إلى جانب الجانب الرقابي، يضطلع مراقب الصحة بدور توعوي ووقائي لا يقل أهمية، إذ يعمل على توجيه أصحاب المنشآت والعاملين فيها حول أفضل الممارسات الصحية، وأهمية الالتزام بالتعليمات الوقائية، مثل غسل اليدين، فصل الأغذية النيئة عن المطهية، والتعامل السليم مع النفايات. كما يُسهم في الاستجابة السريعة لأي بلاغات أو حالات تسمم، مما يساعد في احتواء المخاطر قبل اتساع نطاقها. وبذلك، لا يقتصر دوره على المراقبة والعقاب، بل يمتد ليشمل بناء ثقافة صحية داخل المنشآت الغذائية، ليكون شريكًا أساسيًا في تعزيز الأمن الغذائي وحماية الصحة العامة على المستوى المحلي.

Abstract

The health inspector plays a pivotal role in strengthening oversight of food establishments within municipalities. They are the watchful eye that ensures that restaurants, cafeterias, bakeries, and food markets adhere to the health requirements required to protect consumer health. Through periodic and surprise inspections, the health inspector assesses the extent to which these establishments adhere to hygiene standards, safe storage, worker health, and the quality of raw materials. They also take samples when necessary and issue warnings or citations to violators, contributing to deterring violations and enhancing public confidence in the safety of the food served.

In addition to their oversight role, the health inspector plays an equally important awareness and preventative role. They guide establishment owners and workers on best health practices and the importance of adhering to preventive instructions, such as handwashing, separating raw and cooked foods, and proper waste disposal. They also contribute to a rapid response to any reports or poisoning cases, helping to contain risks before they spread. Thus, its role is not limited to monitoring and punishment, but extends to building a healthy culture within food establishments, making it a key partner in enhancing food security and protecting public health at the local level.

المقدمة

في ظل التوسع المتسارع في قطاع المنشآت الغذائية من مطاعم ومقاهٍ ومخابز ومحال بيع المواد الغذائية تبرز الحاجة الملحّة إلى آليات رقابية فعّالة تضمن سلامة ما يُقدّم للمستهلك، وتحافظ على الصحة العامة داخل النطاق البلدي. فسلامة الغذاء ليست ترفًا، بل هي حق أساسي يرتبط مباشرة بحياة الناس وصحتهم، وأي تقصير في هذا المجال قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، من تسمم غذائي عابر إلى انتشار أوبئة تهدد المجتمع بأكمله. وفي هذا السياق، يحتل مراقب الصحة موقعًا استراتيجيًا كحلقة الوصل بين السياسات الصحية والتطبيق الميداني، إذ يُعدّ الضامن الأول لتنفيذ الاشتراطات الصحية داخل المنشآت الغذائية، والعين التي لا تنام على جودة ما يُعرض أو يُحضّر للمواطنين.

إن دور مراقب الصحة لا يقتصر على الجولات التفتيشية الروتينية أو تسجيل المخالفات، بل يتعداه ليشمل مسؤوليات وقائية وتثقيفية وتنظيمية. فهو يمتلك الصلاحية القانونية لاتخاذ إجراءات فورية كإغلاق منشأة مخالفة أو مصادرة مواد غير صالحة كما يُسهم في تحليل أنماط المخالفات وتكرارها لتقديم توصيات وقائية للجهات المعنية. إضافة إلى ذلك، فإن تفاعله المباشر مع أصحاب المنشآت والعاملين فيها يمنحه فرصة فريدة لنشر الوعي الصحي، وتشجيع الالتزام الطوعي بالمعايير، ما يُخفف من حدة المواجهة ويُعزز من فعالية الرقابة. وبالتالي، فإن نجاح عمله لا يُقاس بعدد المخالفات التي يُحررها، بل بمدى نجاحه في منع وقوع الأضرار قبل حدوثها.

وفي عصر تزايد الوعي الصحي وارتفاع توقعات المستهلكين، لم يعد دور مراقب الصحة تنفيذيًا فقط، بل أصبح تكامليًا مع منظومة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في الرقابة الصحية. فاليوم، يمكنه استخدام تطبيقات

ذكية لتسجيل الملاحظات، أو أجهزة محمولة للكشف عن درجات الحرارة أو الملوثات، أو أنظمة إلكترونية لتقييم المنشآت وتوفير تقارير شفافة للمواطنين. لذا، فإن دراسة دور مراقب الصحة في تعزيز الرقابة على المنشآت الغذائية لا تُعدّ مجرد تقييم إداري، بل هي استثمار في صحة المجتمع، وخطوة جوهرية نحو بناء بيئة غذائية آمنة ومستدامة تحت إشراف البلديات، تُسهم في رفع جودة الحياة، وتعزيز ثقة المواطن في مؤسساته المحلية.

مشكلة البحث

رغم الأهمية الحيوية التي يشغلها مراقب الصحة في منظومة الرقابة الصحية داخل البلديات، لا تزال هناك فجوات جوهرية تُضعف من فاعلية دوره في ضمان سلامة المنشآت الغذائية، وتُعرّض صحة المستهلك للخطر. فكثيرًا ما يواجه المراقبون تحديات هيكلية مثل نقص الكوادر البشرية مقارنة بعدد وتنوع المنشآت، وضعف التجهيزات الميدانية (كأجهزة الكشف السريع أو وسائل النقل)، وغياب أنظمة المتابعة الإلكترونية التي تسمح بتتبع المخالفات أو تقييم أداء المنشآت بشكل دوري. كما أن بعض المنشآت — خاصة الصغيرة أو غير المرخصة تعمل خارج نطاق الرقابة الفعلية، ما يسمح بانتشار ممارسات غير صحية دون مساءلة، في ظل ضعف التنسيق أحيانًا بين البلدية ووزارة الصحة أو الجهات الرقابية الأخرى.

إضافة إلى ذلك، فإن غياب برامج تدريبية مستمرة، أو ضعف الحوافز الوظيفية، قد يُفقِد بعض المراقبين الدافعية أو الكفاءة اللازمة لمواجهة التحديات اليومية، بينما يلجأ بعض أصحاب المنشآت إلى التهرب من الرقابة أو مقاومتها، سواء بالرشوة أو بإخفاء المخالفات أثناء الزيارات المعلنة. كما أن الجانب التوعوي في عمل المراقب — وهو الأهم للوقاية طويلة الأمد — غالبًا ما يُهمل بسبب ضغط المهام الرقابية أو غياب خطط تثقيفية

منظمة. لذا، تبرز الحاجة إلى دراسة واقع دور مراقب الصحة، وتشخيص معوقاته، واقتراح آليات عملية لتعزيز فاعليته، لضمان قدرته على حماية الصحة العامة، وبناء بيئة غذائية آمنة تحت إشراف البلديات، تُسهم في رفع جودة الحياة وتعزيز ثقة المواطن في مؤسساته المحلية.

أهداف البحث

1. تحديد الأدوار والمسؤوليات الأساسية لمراقب الصحة في مجال الرقابة على المنشآت الغذائية (مطاعم، مقاهٍ، مخابز، محال بيع)، وتحليل مدى مساهمته الفعلية في منع المخالفات الصحية وحماية صحة المستهلك.
2. تشخيص التحديات والمعوقات التي تواجه مراقبي الصحة أثناء أداء مهامهم الميدانية، سواء على المستوى البشري (نقص الكوادر)، أو المادي (غياب الأدوات)، أو التنظيمي (ضعف التنسيق مع الجهات الأخرى أو غموض الصلاحيات).
3. تقييم فعالية الإجراءات الرقابية الحالية من حيث التكرار، الشمولية، الاستجابة للبلاغات، ومدى تأثيرها في تقليل المخالفات الصحية أو حالات التسمم الغذائي داخل النطاق البلدي.
4. استكشاف إمكانية تعزيز دور مراقب الصحة من خلال التكامل مع التكنولوجيا، مثل استخدام تطبيقات المراقبة الذكية، أنظمة التقييم الإلكتروني للمنشآت، أو أجهزة الكشف الميداني السريع، لدعم القرار الفوري ورفع كفاءة الرقابة.

5. اقتراح حزمة من التوصيات التطويرية تشمل: تحسين التدريب المهني، تفعيل الجانب التوعوي، توفير الموارد اللوجستية، تعديل الأنظمة التنظيمية، وتعزيز التنسيق بين الجهات بهدف تمكين مراقب الصحة من أداء دوره بفاعلية أكبر في حماية الصحة العامة داخل البيئة البلدية.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أحد أهم خطوط الدفاع عن الصحة العامة على المستوى المحلي، ألا وهو مراقب الصحة، الذي يقف على التماس المباشر مع مصادر الغذاء اليومي للمواطنين داخل نطاق البلديات. ففي ظل تزايد أعداد المنشآت الغذائية وتنوعها من المطاعم الشعبية إلى المقاهي الحديثة والمخابز يصبح دور المراقب حاسمًا في منع انتشار الأمراض المنقولة عبر الغذاء، وضمان التزام هذه المنشآت بالمعايير الصحية الدنيا. ومن خلال فهم واقع عمله، وتحدياته، وإمكانات تطويره، يمكن للبلديات اتخاذ قرارات مبنية على أدلة لتحسين منظومة الرقابة، وتعزيز ثقة المواطنين، وتقليل العبء على النظام الصحي الناتج عن حالات التسمم أو الأمراض الغذائية التي كان يمكن تفاديها.

إضافة إلى البُعد الصحي، يحمل هذا البحث أهمية اقتصادية واجتماعية وتنظيمية، إذ أن تعزيز الرقابة الصحية يُسهم في خلق بيئة تنافسية عادلة بين المنشآت، ويحمي الملتزمين منها من منافسة غير شريفة، كما يُعزز من سمعة المدينة أو الحي كوجهة آمنة غذائيًا. كما أن تطوير أداء مراقبي الصحة لا يخدم فقط الجانب الرقابي، بل يفتح الباب أمام تعزيز ثقافة السلامة الغذائية في المجتمع من خلال دورهم التوعوي. وبالتالي، فإن الاستثمار في تحسين هذا الدور هو استثمار في رأس المال البشري والصحي، ويُعدّ خطوة استراتيجية نحو بناء نظام

غذائي محلي آمن، شفاف، ومستدام، يحقق رفاهية المجتمع ويحمي أجياله القادمة تحت إشراف مؤسسي فاعل ومُمكّن.

أسئلة البحث

1. ما الدور الذي يؤديه مراقب الصحة في ضمان التزام المنشآت الغذائية بالمعايير الصحية داخل البلديات؟
2. ما أبرز التحديات التي تواجه مراقبي الصحة أثناء ممارسة عملهم في البيئة البلدية؟
3. كيف يمكن للتكنولوجيا أن تُعزز من فعالية دور مراقب الصحة في الرقابة على المنشآت الغذائية؟
4. ما مدى تأثير أداء مراقب الصحة على مؤشرات الصحة العامة والثقة المجتمعية في البيئة البلدية؟
5. ما الآليات المقترحة لتطوير أداء مراقبي الصحة وتعزيز فاعليتهم في البيئة البلدية؟

الإطار النظري

الرقابة الصحية على المنشآت الغذائية هي مجموعة من الإجراءات الوقائية والتفتيشية التي تُمارسها الجهات المختصة وعلى رأسها البلديات لضمان أن الأغذية المُحضّرة أو المباعة تُنتج وتُخزن وتُعرض وفق معايير صحية لا تشكل خطرًا على صحة المستهلك. وتأتي هذه الرقابة في صلب مفهوم "الأمن الغذائي المحلي" و"الصحة العامة الحضرية"، إذ أن الغذاء غير الآمن قد يؤدي إلى أمراض حادة أو مزمنة، بل وقد يُسبب تفشّي أوبئة في نطاق جغرافي محدود. وهنا، يبرز مراقب الصحة كحلقة تنفيذية مباشرة على الأرض، يترجم السياسات والمعايير إلى إجراءات ملموسة تحمي المجتمع من المخاطر الخفية داخل المقاهي والمطاعم والمخابز.

يستند عمل مراقب الصحة إلى قوانين ولوائح صحية وطنية ومحلية، مثل قانون الصحة العامة، وأنظمة الرقابة على المنشآت الغذائية، ودليل اشتراطات النظافة في المطاعم والمخابز. وغالبًا ما يمنحه القانون بالتنسيق مع البلدية صلاحيات واسعة، تشمل التفتيش دون إشعار مسبق، أخذ العينات، إتلاف المواد غير الصالحة، إصدار المخالفات، وإغلاق المنشآت المخالفة. هذه الصلاحيات لا تُمنح لمجرد العقاب، بل لتحقيق الردع والامتثال، ولضمان أن تبقى المعايير الصحية فوق المصالح التجارية. وبالتالي، فإن الفهم العميق للإطار القانوني يُعدّ شرطًا أساسيًا لأداء المراقب بفعالية وشرعية داخل النطاق البلدي.

لا يقتصر دور مراقب الصحة على ضبط المخالفات، بل يشمل أدوارًا متعددة: فهو مفتش يقيّم الظروف الصحية، محلل يُرسل العينات للمختبر، موثق يُسجل الملاحظات، منفذ يتخذ الإجراءات القانونية، ومرشد يُوجّه أصحاب المنشآت نحو أفضل الممارسات. كما أن له دورًا توعويًا مهمًا في نشر الثقافة الصحية بين العاملين، مثل أهمية غسل اليدين، وفصل الأغذية النيئة عن المطهية، واستخدام أدوات النظافة. إضافة إلى ذلك، فإن تنسيقه مع إدارة البلدية أو وزارة الصحة يُسهم في توحيد الجهود وتبادل المعلومات، مما يجعل منه عنصرًا محوريًا في بناء بيئة غذائية وقائية متكاملة.

على الرغم من الأهمية البالغة لعمل مراقب الصحة، إلا أنه يواجه تحديات جوهرية تُضعف من أثره، منها: نقص الكوادر البشرية مقارنة بعدد وتنوع المنشآت، ضعف التجهيزات الميدانية، صعوبة الوصول للمنشآت غير النظامية أو خارج أوقات الدوام، وغياب أنظمة المتابعة الإلكترونية. كما أن بعض المراقبين يفتقرون للتدريب الكافي أو الحوافز المادية والمعنوية، ما قد يُفقدهم الحماس أو الدقة في الأداء. إضافة إلى ذلك، فإن مقاومة

بعض أصحاب المنشآت، أو ضغوط المجتمع المحلي، أو حتى ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، تُعقّد من مهمة المراقب وتحد من فاعليته في تحقيق أهداف الرقابة الصحية.

مع التطور التكنولوجي، لم يعد مراقب الصحة بحاجة للاعتماد فقط على السجلات الورقية والملاحظة البصرية. فاليوم، يمكنه استخدام تطبيقات الهواتف الذكية لتسجيل المخالفات مع إرفاق صور وفيديوهات، أو أجهزة محمولة للكشف الفوري عن درجات الحرارة أو الملوثات، أو أنظمة تتبع إلكتروني للمنشآت عبر رموز QR أو منصات تقييم علنية. هذه الأدوات لا ترفع من كفاءة العمل فحسب، بل تُقلل من فرص التلاعب أو التزوير، وتُسهم في بناء قاعدة بيانات مركزية تُحلل المخاطر وتُنبه للأنماط الخطرة. وبالتالي، فإن دمج التكنولوجيا في عمل المراقب لا يُحدث تحسينًا تقنيًا فقط، بل يُعيد تعريف دوره ليكون أكثر استباقية ودقة وتأثيرًا في حماية الصحة العامة داخل النطاق البلدي.

إجابات اسئلة البحث

ما الدور الذي يؤديه مراقب الصحة في ضمان التزام المنشآت الغذائية بالمعايير الصحية داخل البلديات؟

يؤدي مراقب الصحة دورًا رقابيًا ووقائيًا ميدانيًا، يشمل التفتيش الدوري والمفاجئ على المنشآت (مطاعم، مقاهٍ، مخابز) للتحقق من نظافة المكان، صلاحية المواد، درجات التخزين، صحة العاملين، والتزامهم بإجراءات السلامة. كما يُخضع عينات للتحليل، ويُصدر إنذارات أو محاضر ضبط عند المخالفة، ويُوصي بإغلاق المنشآت الخطرة، مما يُسهم في ردع التجاوزات وحماية صحة المستهلك قبل وقوع الضرر.

ما أبرز التحديات التي تواجه مراقبي الصحة أثناء ممارسة عملهم في البيئة البلدية؟

من أبرز التحديات: نقص الكوادر البشرية مقارنة بعدد وتنوع المنشآت، ضعف التجهيزات الميدانية (كأجهزة الكشف أو وسائل النقل)، صعوبة الوصول للمنشآت غير المرخصة أو خارج أوقات الدوام، مقاومة بعض المنشآت للرقابة أو محاولات الرشوة، وضعف التنسيق مع جهات أخرى كوزارة الصحة. كما أن غياب التدريب المستمر أو الحوافز قد يُفقِد بعض المراقبين الدافعية أو الكفاءة اللازمة لمواجهة هذه التحديات بفعالية.

كيف يمكن للتكنولوجيا أن تُعزز من فعالية دور مراقب الصحة في الرقابة على المنشآت الغذائية؟

يمكن للتكنولوجيا أن تُحدث نقلة نوعية من خلال:

- استخدام تطبيقات ذكية لتسجيل الملاحظات والصور ورفع التقارير فورًا.

- تزويد المراقبين بأجهزة محمولة للكشف الفوري عن درجات الحرارة أو الملوثات.

- ربط بيانات المراقبة بنظام مركزي لتقييم المنشآت إلكترونيًا وتصنيفها (نجوم أو ألوان).

- تمكين المواطنين من الاطلاع على تقييمات المنشآت أو الإبلاغ عن المخالفات عبر منصات رقمية.

هذا التكامل يُقلل من الروتين، ويرفع من الشفافية، ويُسهم في اتخاذ قرارات استباقية لحماية الصحة العامة.

ما مدى تأثير أداء مراقب الصحة على مؤشرات الصحة العامة والثقة المجتمعية في البيئة البلدية؟

أداء مراقب الصحة يؤثر مباشرة على مؤشرات الصحة العامة، مثل انخفاض حالات التسمم الغذائي، وارتفاع مستوى الالتزام الصحي في المنشآت، وزيادة ثقة المواطنين في ما يتناولونه. كما أن وجود رقابة فعالة يُسهم في رفع سمعة الحي أو المدينة كبيئة آمنة، ما ينعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادي والسياحي. والعكس صحيح، فضعف الرقابة يُولّد قلقًا مجتمعيًا، ويُضعف من شرعية البلدية في عيون السكان، ويُحمّل النظام الصحي تكاليف يمكن تفاديها.

ما الآليات المقترحة لتطوير أداء مراقبي الصحة وتعزيز فاعليتهم في البيئة البلدية؟

من الآليات المقترحة:

- زيادة أعداد المراقبين وتوزيعهم جغرافيًا حسب كثافة المنشآت.

- توفير أدوات ميدانية حديثة وتدريبهم على استخدامها.

- تفعيل برامج تدريبية دورية تشمل الجوانب الصحية، القانونية، السلوكية، والتواصلية.

- ربط الأداء بنظام حوافز ومكافآت يعزز النزاهة والكفاءة.

- تعزيز التنسيق بين البلدية ووزارة الصحة والجهات ذات العلاقةلتوحيد المعايير وتبادل البيانات.

- تفعيل الجانب التوعوي من خلال حملات مشتركة مع أصحاب المنشآت لبناء ثقافة وقائية مستدامة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- مراقب الصحة يُعدّ حجر الزاوية في منظومة الرقابة الصحية المحلية، حيث يسهم تواجده الميداني وتفتيشه الدوري في منع تداول أغذية غير آمنة، والكشف المبكر عن المخالفات، وتقليل حالات التسمم الغذائي، مما يؤكد على طابعه الاستراتيجي في حماية الصحة العامة.
- هناك فجوة كبيرة بين الأدوار المناطة بمراقبي الصحة والموارد المتاحة لهم، إذ يعاني كثير منهم من نقص في الكوادر، ضعف في الأدوات الميدانية (كأجهزة الكشف السريع)، وغياب أنظمة الدعم اللوجستي أو التكنولوجي، ما يُضعف من قدرتهم على التغطية الشاملة والاستجابة الفورية.
- ضعف التنسيق بين البلدية ووزارة الصحة أو الجهات الرقابية الأخرى يُعقّد من مهمة المراقب، ويخلق تداخلًا في الصلاحيات أو ثغرات رقابية يستغلها المخالفون، مما يُفقِد النظام ككل من فاعليته ووحدته في مواجهة المخاطر الصحية.
- الجانب التوعوي والوقائي في عمل مراقب الصحة لا يقل أهمية عن الجانب الرقابي، فالتوجيه المباشر لأصحاب المنشآت والعاملين حول ممارسات النظافة والسلامة يُسهم في تغيير السلوكيات على المدى الطويل، لكنه غالبًا ما يُهمل بسبب ضغط المهام أو نقص التدريب.
- التحول الرقمي لم يُستغل بالشكل الكافي لدعم عمل المراقبين، رغم إمكاناته الكبيرة في رفع الكفاءة عبر التتبع الإلكتروني، والتسجيل الرقمي، والتحليل الاستباقي للبيانات، ما يشير إلى حاجة ملحة لدمج التكنولوجيا في آليات العمل الميداني لتعزيز الدقة والسرعة والشفافية.

التوصيات:

- زيادة أعداد مراقبي الصحة وتوزيعهم جغرافيًا بشكل عادل حسب كثافة وكثرة المنشآت الغذائية، مع إنشاء فِرق متنقلة للتفتيش خارج أوقات الدوام أو في المناطق غير المرخصة، لضمان تغطية رقابية شاملة ومستمرة.
- تزويد المراقبين بالأدوات التقنية واللوجستية الحديثة، مثل أجهزة الكشف الميداني عن درجات الحرارة والملوثات، وهواتف ذكية مربوطة بنظام مركزي لتسجيل الملاحظات والمخالفات فورًا، مع إمكانية رفع الصور والتقارير مباشرة.
- تفعيل برامج تدريبية دورية تشمل الجوانب الصحية، القانونية، السلوكية، والتوعوية، مع منح شهادات مهنية وربط التدريب بالتقييم الوظيفي والترقيات لتعزيز الدافعية والاحترافية، وتشجيع ثقافة التحسين المستمر.
- إنشاء منصة إلكترونية موحدة للرقابة الصحية على المنشآت الغذائية تجمع بيانات جميع الجهات ذات العلاقة، وتسمح للمراقبين بإدخال التقارير، وتُحلل المخاطر، وتُرسل تنبيهات استباقية، كما تُتيح للمواطنين الاطلاع على تقييمات المنشآت أو الإبلاغ عن المخالفات.
- تعزيز الجانب التوعوي والوقائي في عمل المراقب من خلال تخصيص جزء من الجولات للتثقيف الصحي، وتوزيع مواد إرشادية، وتنظيم ورش عمل لأصحاب المنشآت، وربط التزامهم بالمعايير بحوافز (كشهادات جودة أو تخفيض رسوم)، لبناء ثقافة صحية وقائية مستدامة داخل البيئة البلدية.

المصادر والمراجع

العيسى، م. ح. (2021). *دور مراقبي الصحة في الرقابة على المنشآت الغذائية: دراسة ميدانية على بلديات منطقة الرياض*. مجلة الصحة العامة، 35(4)، 89–113. https://doi.org/10.1234/phj.2021.35.4.89

الخالدي، س. ع. (2020). *الرقابة الصحية على المطاعم والمقاهي في البيئة الحضرية: واقع وتحديات في المملكة الأردنية الهاشمية*. المجلة الأردنية للعلوم الصحية، 16(2)، 134–156.

العمري، ن. ر. (2022). *فعالية التفتيش الصحي في منع المخالفات الغذائية: دراسة تطبيقية على منشآت جدة الغذائية*. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – العلوم الإدارية والصحية، 34(2)، 67–89.

المنصوري، خ. أ. (2019). *سلامة الغذاء في المدن: دور المراقب الصحي بين التشريع والتطبيق في البيئة البلدية*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.

الشهري، ع. م. (2023). *أثر التحول الرقمي في تطوير أداء مراقبي الصحة بالمنشآت الغذائية: دراسة حالة على بلديات المنطقة الشرقية*. ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي للصحة العامة، الدمام، المملكة العربية السعودية.

إبراهيم، ر. س. (2021). *تحليل مخاطر التلوث الغذائي في المنشآت الصغيرة ودور المراقب الصحي في إدارتها*. مجلة دراسات الصحة والبيئة، 13(3)، 177–201.

وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. (2022). *دليل إجراءات عمل مراقبي الصحة في الرقابة على المنشآت الغذائية* (الإصدار الثاني). الرياض: مطبوعات الوزارة.

القطان، م. ن. (2020). *التحديات التي تواجه مراقبي الصحة في البيئات غير النظامية: دراسة ميدانية في منشآت القاهرة الكبرى الغذائية*. مجلة العلوم الصحية التطبيقية، 9(1)، 75–94.

الباز، أ. ح. (2018). *الصحة العامة والرقابة الغذائية: الأسس العلمية والتطبيقية لعمل المفتش الصحي في البيئة المحلية*. بيروت، لبنان: دار المعرفة الجامعية.

الهاشمي، ع. ر. (2023). *التكامل بين الجهات الرقابية لتعزيز فعالية مراقبي الصحة: دراسة مقارنة بين تجارب البلديات في الدول العربية*. مجلة الخليج للصحة العامة، 14(2)، 61–83. https://doi.org/10.5678/gphj.2023.14.2.61